

# الخيار والضرورة: حالات الانتقال في المنطقة القطبية وجنوب الهادئ

روبيت برونين

ينطوي الانتقال على إعادة هيكلة سبل كسب الرزق والإسكان والبنى التحتية العامة في مكان آخر، وقد يمثل الانتقال الاستجابة الأفضل للتكيف بالنسبة للمجتمعات التي يصبح موقعها الحالي غير داعم للسكن أو التي تصبح مستضعفة نتيجة التهديدات المناخية المستقبلية.

الحت والفيضان وارتفاع منسوب مياه البحر كلها ظواهر تهدد حياة الإنسان وسبل كسب الرزق والبيوت والصحة ووسائل الإعاشة الأساسية للسكان الذين يعيشون حالياً في المنطقة القطبية وبعض الجزر الصغيرة في مناطق المحيطات على خط الاستواء وتحت خط الاستواء. فارتفاع درجات الحرارة العالمية يتسبب في فقدان الحواجز الطبيعية التي تحمي المجتمعات الشاطئية عن عتو أمواج البحر والحت والفيضانات ويلاحظ أن

## التغير الناجم عن المناخ والتنقل

تؤدي هذه التغيرات المناخية المتفاوتة إلى تهجير الأفراج والمجتمعات. وتقع العوامل المسببة للتهجير في ثلاثة أصناف هي: أحوال الطقس الشديدة، مثل: الأعاصير، واستنزاف خدمات النظام البيئي نتيجة الظهور البطيء للتغير المناخي، وتضافر أحوال الطقس الشديدة مع الظهور البطيء للتغيرات البيئية التي تسرع من تلك الظواهر وتجعلها أكثر سوءاً. وسوف يظهر نتيجة كل واحد من تلك العناصر أعماط مميزة من الهجرة البشرية، التي سوف تختلف حسب طول المدة الزمنية

وفي المحيطات الاستوائية ودون الاستوائية، تحمي الشعاب المرجانية والمنغروف المجتمعات الشاطئية من أحوال

مارس/ آذار ٢٠١٤

المجلس بالإجماع مجموعة من المبادئ الإرشادية بناء على طريقة يوبيك في الحياة لإرشاد عملية الانتقال إلى ميرتارفيك. وتضمنت تلك الإرشادات ما يلي:

■ الإبقاء على خصوصية وفرادة المجتمع - مجتمعنا نحن

■ اتخاذ القرارات بشفافية وبحيث تكون قرارات مجتمعية والسعي نحو إرشادات الكبار

■ بناء مستقبل صحي لشبابنا

■ أصواتنا أولاً - لنا الكلمة الأولى والأخيرة في اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات

■ ينبغي للتنمية أن؛ تعكس تقاليدنا الثقافية؛ تغذي رفاهنا الروحي والمادي؛ تحترم البيئة وتعززها؛ تُصمم منذ البداية للنهاية وفقاً لما يملكه أبناء المجتمع المحلي؛ تكون بتكلفة ميسورة لنا؛ تُعنى بتوظيف أبنائنا أولاً؛ تستخدم ما لدينا أولاً وأن تستخدم التمويلات المتاحة بحكمة.<sup>١</sup>

أما جزر كارتيريت فتضم سبع جزر مرجانية تقع ضمن دائرة اختصاص حكومة بوغينفيل المستقلة في شرقي بابوا نيوغينيا. وكما الحال في نيوتوك، ابتليت الجزر بالحث لعقود من الزمن ورغم تشييد الجدران البحرية وزرع المنغروف لحماية الجزر من البحر، فقد تآكل أكثر من ٥٠٪ من أرضها منذ عام ١٩٩٤ حيث يغمر "المد العالي" الأرض ويتسبب في نشوء المستنقعات الآسنة التي تقدم بيئة خصبة لتكاثر البعوض الناقل للملاريا. أما الحداثق التي كانت في السابق تقدم الغذاء للسكان فقد أصبحت الآن مغمورة بالمياه ما أدى إلى نقص في الغذاء في حين يدمر المد الملحي مصادر مياه الشرب.

وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، أسس مجلس وجهاء جزر كارتيريت منظمة غير حكومية أطلق عليها اسم توليبيايسا (وتعني الإبحار على الأمواج بأنفسنا). وأقامت تلك المنظمة مشروع كارتيريت للنقل المتكامل وهو نموذج لنقل السكان يقوده المجتمع المحلي ويهدف إلى تنسيق الانتقال الطوعي لسكان جزر كارتيريت إلى جزيرة بوغينفيل التي تبعد ١٠٠ كيلومتر إلى الشمال الشرقي. وبدأت المجموعة الأولى من سكان

الأرض التي تعيش عليها تلك المجتمعات غير داعمة للحياة وعندما تخفق استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث في حماية السكان في مكانهم. وبالفعل، شرع مجلس نيوتوك التقليدي في أسكا ومنظمة غير حكومية في جزر كارتيريت في بابوا نيوغينيا (وهما مجتمعان يمثل المحيط الهادئ القاسم المشترك بينهما) بحشد مجتمعاتهما تهيئداً لنقلهما.

تقع نيوتوك في غرب أسكا وهي قرية من قرى يوبيك الأسكيمو قرب بحر بيرنغ حيث يقيم قرابة ٤٠٠ شخص في ٦٠ بيتاً تقريباً. ويحد المنطقة من الشمال نهر نينغليك. ولا توجد طرق تقود إلى ذلك المكان الذي يشهد ظواهر جوية شديدة تتسبب في ذوبان الجليد الدائم يصاحبها انخفاض في جليد البحر القطبي ما يسرع من الحث ويقرب نهر نينغليك من القرية.

وقد وقعت ست حوادث قاسية للطقس ما بين عامي ١٩٨٩ و٢٠٠٦، فتسببت الرياح مرة تلو الأخرى بفيضان مياه القرية وانتشار مياه الصرف الصحي الخام في المجتمع المحلي وهجرت كثيراً من الأشخاص من بيوتهم ودمرت مخازن الإعاشة والغذاء وتسببت في إغلاق المرافق الخدمية الأساسية. وتضمنت البنى التحتية العامة التي تعرضت للأضرار الكبيرة أو الدمار موقع مكب النفايات في القرية ومرسى القوارب ومنشآت معالجة الصرف الصحي وتخزين المحروقات. ولم يعد بمقدور القوارب أن ترسي في ذلك المكان لتوفير معظم الإمدادات الغذائية والمحروقات ما أدى إلى ظهور أزمة في الوقود. وبدأت المياه المالحة تؤثر على مياه الشرب. وقد صرفت ولاية أسكا قرابة ١,٥ مليون دولار أمريكي للسيطرة على الحث ما بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٩ ورغم تلك الجهود يُتوقع أن يصل الحث المرتبط بحركة نقل نينغليك إلى المدرسة وهي أكبر بنية مادية في المجتمع مع حلول عام ٢٠١٧.

وفي عام ١٩٩٤، درس المجلس التقليدي في نيوتوك مواقع بديلة محتملة لبدء التخطيط للانتقال. وبعد أن صوّت سكان نيوتوك على الانتقال إلى جزيرة نلسون التي تبعد تسعة أميال في الجنوب، حاز المجلس على ملكية موقع الانتقال المفضل وأسماه ميرتارفيك وذلك بعد إبرام اتفاقية لتبادل الأراضي مع مديرية خدمات الحياة البرية والثروة السمكية الأمريكية. وتأسست مجموعة التخطيط في نيوتوك عام ٢٠٠٦ بهدف تنسيق مجهود الانتقال وأقر



Robin Bienen

ستانلي توم من نيوتوك، ألاسكا، يشرح عملية انتقال نيوتوك إلى سالي تيواي خلال زيارة لموقع إعادة الانتقال في جزر كارتريت، سبتمبر/أيلول 2012.

في جزر كارتريت. وبالإضافة إلى ذلك، كان العمل مع المجتمعات المضيفة المختلفة ثقافياً وسياسياً واجتماعياً عن مجتمع جزر كارتريت مكوناً أساسياً لبرنامج الانتقال. وبذلك، يسعى المشروع المذكور إلى ضمان استفادة المجتمعات المضيفة أيضاً من الانتقال وذلك عن طريق تطوير المرافق الصحية والمدارس.

### من الحماية إلى الانتقال

يمكن القول إن واجب الحماية يمتد إلى مسؤولية تطبيق استراتيجيات التكيف. وعليه، ستحتاج المجتمعات إلى مجموعة متنوعة من هذه الاستراتيجيات وعليها أن تكون قادرة على الاستجابة الدينامية (بدءاً بالحماية في المكان إلى نقل المجتمع المحلي) لغايات التكيف مع التغير المناخي. وهنا، يمثل الحد من الكوارث والمخاطر مكونات بالغة الأهمية في تقييم نقاط الضعف وبناء استراتيجيات الحد من الكوارث حيث يمكن توفير الحماية في المكان. وخلافاً لعمليات الانتقال التي تفوض الحكومة بها والمرتبطة بمشروعات تنمية البنية التحتية التي تمثل حافزاً مساعداً على تهجير السكان، لا يوجد آليات أو معايير موحدة لتحديد مدى ضرورة نقل السكان والوقت المناسب لذلك نتيجة التغيرات البيئية. ولا يوجد حالياً أي طريقة للوصول إلى قرار بعدم القدرة على حماية المجتمع المحلي في المكان وتحديد وقت نقله إلى مكان آخر.

ويمكن استخدام المؤشرات الاجتماعية البيئية في تقييم المجتمعات المضيفة وإرشاد تصميم استراتيجيات التكيف للمجتمعات المحلية والهيئات الحكومية بهدف تحقيق الانتقال من الحماية في المكان إلى نقل المجتمع المحلي. وفي هذا السياق، اقترحت الهيئات الحكومية في ألاسكا استخدام المؤشرات التالية: (١) الخطر على الحياة أو السلامة خلال ظواهر العواصف أو الفيضانات، و(٢) فقدان البنى التحتية الحرجة و(٣) التهديدات على الصحة العامة و(٤) فقدان ١٠٪ أو أكثر من المساكن. وقد تتضمن العوامل البيئية، على سبيل المثال، معدلات الحث وارتفاع منسوب البحر وفقدان مياه الشرب نتيجة التلح. أما حالات الطقس الشديدة التي تتسبب في التهجير الجماعي للسكان فليست مؤشراً مناسباً لتقييم ضرورة نقل الناس ذلك أن أغلبهم يميلون للعودة إلى بيوتهم بعد انحسار الحالة الجوية إلا إذا أصبحت تلك البيوت أثراً بعد عين. ويضاف إلى ذلك أن المجتمعات المحلية التي رأت في الانتقال الاستراتيجية الوحيدة المدعومة للتكيف سوف تحتاج إلى تأطير حكومي يسمح بإنفاق الأموال خاصة على الانتقال.

كل تلك الاعتبارات تدعم إنشاء إطار حكم تكيفي يمكنه الاستجابة دينامياً لحاجات المجتمعات المحلية عندما تؤثر التغيرات المناخية على سُكنى الناس وسلامتهم. وهنا يمثل وجود إطار لحقوق الإنسان أهمية حساسة في

إلى الحماية الجماعية. وبهذا الصدد، تعترف الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان كإعلان الأمم المتحدة حول حقوق الشعوب الأصلية بحقوق الناس الجماعية وتعترف أن للشعوب الأصلية الحق الجماعي بالحريات الأساسية التي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وكما الحال في هذه الوثائق، يجب على أي صك من صكوك حقوق الإنسان يعالج تهجير السكان المدفوع بالتغيرات المناخية أن يضمن حماية الحقوق الجماعية. وتتضمن هذه الحقوق حق الانتقال كمجتمع محلي بالإضافة إلى الحق الجماعي في اتخاذ القرارات الخاصة بالمكان الذي سوف تنتقل إليه تلك المجتمعات وكيفية ذلك الانتقال. ولا يضم أي بروتوكول حالي لحقوق الإنسان حقاً مجتمعياً لاتخاذ تلك القرارات.

وفيما يتعلق بسكان كل من نيوتوك وجزر كارثريت، يعد حق الانتقال كمجتمع الحق الأكثر أهمية الذي يجب حمايته. ويعمل أفراد كلا المجتمعين الآن على اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بجهود الانتقال ليضمنوا، رغم فقدانهم الجسم للاتصال بالأرض التي عاشوا عليها، قدرتهم على المحافظة على إرثهم الثقافي واستدامة مجتمعاتهم على المدى البعيد.

ولا بد لصك حقوق الإنسان الذي سيستجيب للتهجير المدفوع بالتغيرات المناخية أن يضمن توسيع نطاق حماية حقوق الإنسان ليشتمل على الأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات المحلية التي توفر الملاذ الآمن للمهجرين بفعل التغيرات المناخية. وعلى غرار ذلك، أقامت منظمة توليبيايسا في بابوا نيوغينيا عدة برامج لضمان مشاركة المجتمعات المحلية المضيفة في عملية الانتقال بما في ذلك توفير الأموال اللازمة لدعم البنية التحتية في المجتمع المضيف بحيث لا يُحمّل المجتمع المضيف عبء إضافي نتيجة الزيادة السكانية.

وبما أن التغير المناخي يتسبب في جعل مناطق كاملة غير قابلة للعيش فيها، لا بد من تصميم إطار الحكم المبني على حقوق الإنسان وتنفيذه بحيث تتمتع المجتمعات المحلية بالقدرة على الانتقال عندما تصبح استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث غير قادرة على حماية المقيمين في أماكنهم. وبهذه الطريقة، يمكن إنشاء استراتيجية للتكيف بحيث تسهل انتقالاً فعالاً من الحماية في المكان إلى انتقال المجتمع المحلي ويحيث تكون نموذجاً تحذري للحكومات به في أنحاء العالم.

تصميم إطار الحكم ذاك وتنفيذه لضمان عدم اللجوء إلى الانتقال إلى عند انعدام أي حل مجد آخر لحماية الفئات المستضعفة من السكان. وفيما لو لم يكن بالإمكان تحقيق حماية حقوق الإنسان نظراً لعدم توافر الموارد المتاحة أو إذا لم تتوافر الحكومات على الخبرات الفنية لتنفيذ بعض المهام المتعلقة بنقل المجتمعات المحلية أو لم يُنح لها الموارد المالية أو المساعدة الفنية اللازمة، فلا بد من أن يكون دعم بناء القدرات المؤسسة من خلال التوسعة أو الإصلاح جزءاً من الالتزامات الدولية التي يولدها الاعتراف بهذه الحقوق.

### حقوق الإنسان للمجتمعات الخاضعة للانتقال

ليست صكوك حقوق الإنسان الحالية قادرة على حماية المجتمعات المحلية التي تحتاج إلى الانتقال إثر التغيرات المناخية والبيئية. ولا تغطي اتفاقية اللاجئ لعام ١٩٥١ الأشخاص غير المهجرين عبر الحدود ولا تقدم آلية لمنح صفة اللاجئ في هذا الوضع على أي حال. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي، في مثل هذا الوضع، أن تكون المجتمعات المحلية قادرة على الاعتماد على الحماية الوطنية للاستجابة لأزمته الإنسانية.

وكذلك الإرشادات العملية للجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات حول حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية<sup>٢</sup> والمبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي<sup>٣</sup> فلا تُنصّان على شيء يتعلق بالحاجات المرتقبة للسكان الذين يخططون إلى انتقالهم الدائم إلى أماكن أخرى ولا تقدم أي إرشاد حول كيفية توفير سبل العيش لهم وإقامة البنى التحتية الضرورية لتوفير الحاجات الأساسية دون مساعدة الجهات الإنسانية.

ويمثل عدم إدراج تلك الإرشادات لآليات الاكتفاء الذاتي للمجتمعات المحلية ثغرة مهمة في الحماية بالنسبة للمجتمعات المحلية التي تتوجه للانتقال الدائم بالإضافة إلى أن كلا الوثيقتين مبنيتان على فرضية أن المهجرين ربما يكونوا قادرين على العودة إلى ديارهم الأصلية في حين تسبب التغيرات المناخية البيئية تهجيراً دائماً للسكان. فهناك إذن اختلافات هائلة في تدابير حماية حقوق الإنسان والسياسات المتعلقة بها بين التهجير المؤقت والتهجير الدائم للسكان.

### حماية الحقوق الجماعية

من شأن التهجير الناتج عن التغيرات المناخية أن يؤثر على مجتمعات محلية بأكملها ممن يحتاج أفرادها

مارس / آذار ٢٠١٤

١. انظر أيضاً روبين برونين "حقوق سكان مجتمعات ألاسكا وقدرتهم على التكيف"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 31 حول التغير المناخي والنزوح، 2008.  
[www.fmreview.org/ar/climatechange](http://www.fmreview.org/ar/climatechange)
٢. <http://ochanet.unocha.org/p/Documents/Operational%20Guidelines.pdf>
٣. [www.idpguidingprinciples.org](http://www.idpguidingprinciples.org)
٤. [www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/DRIPS\\_en.pdf](http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/DRIPS_en.pdf)

روبين برونين [robin.bronen@akimmigrationjustice.org](mailto:robin.bronen@akimmigrationjustice.org)  
 المدير التنفيذي ومؤسس مشارك لمعهد ألاسكا للعدالة  
[www.akijp.org](http://www.akijp.org) وعالم بحث رئيسي في جامعة ألاسكا فيربانكس  
[www.uaf.edu](http://www.uaf.edu)

تتقدم الكاتبة بجزيل الشكر إلى كل من ستانلي توم  
 وأرسولاراكوفا وإلى منظمة

Many Strong Voices <http://manystrongvoices.org>